المجلس التنفيذي
الدورة الخامسة والأربعون بعد المائة
روما، 15-16 سبتمبر/أيلول 2025

البيان الافتتاحي لرئيس الصندوق ألفرو لاريو

الوثيقة: EB 2025/145/INF.2/Rev.1
التاريخ: 15 سبتمبر/أيلول 2025
التوزيع: عام
اللغة الأصلية: العربية/الإنكليزية/الفرنسية/الإنكليزية

للعلم

أصحاب المعالي،

الضيوف الموقّرون،

مرحبا بكم في الدورة الخامسة والأربعين بعد المائة للمجلس التنفيذي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

اسمحوا لي أولا أن أرحّب ترحيبا خاصا بالممثلين المعتمدين حديثا في مجلسنا التنفيذي:

- عن الأرجنتين، صاحب المعالي السيد Marcelo Martín GIUSTO؛
- عن مصر، السيد محمد الصاوي؛
- عن إريتريا، السيد Asmerom KIDANE؛
- عن فنلندا، السيد Pasi PÖYSÄRI؛
- عن فرنسا، السيد Antoine BERGEROT؛
- عن ألمانيا، السيدة Anja WAGNER؛
- عن الهند، السيدة Divyadharshini SHANMUGAM؛
- عن جمهورية كوريا، السيد KIM Hogyun؛
- عن السويد، السيدة Susann NILSSON.

ويطيب لي أن أرحب أيضا بصاحب المعالي السيد رائد الذكير من المملكة العربية السعودية، الذي يشارك في أعمال المجلس التنفيذي للصندوق لأول مرة.

وأودّ أيضا أن أنوّه بتغيير في منصب منسق القائمة الفرعية جيم-3؛ فبعد أن تركت السيدة Paola RAMÍREZ من المكسيك هذا المنصب، تولّى السيد Francisco ANZA SOLIS من المكسيك هذا الدور.

أرحّب أيضا بمراقبينا الصامتين من الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرّا لهما، والاتحاد الأوروبي، وممثلي اللجنة التوجيهية لمنتدى الشعوب الأصلية في الصندوق، وجميع المندوبين الآخرين الذين يتابعون مداولاتنا عن بُعد أو من قاعة الاستماع.

ويسرّني أن أرحّب بصاحب المعالي السيد M. Martin Selmayr، الممثل الدائم للاتحاد الأوروبي لدى الكرسي الرسولي ومنظمة فرسان مالطة ووكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرّا لها، والسيدة Adeyinka Badejo، أمينة المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، اللذين ينضمّان إلينا اليوم أيضا حضوريا.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لتقديم بعض الأعضاء الجدد في فريق إدارة الصندوق:

- السيدة Rocio Medina Bolivar، مديرة شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي، التي انضمت إلينا من بنك التنمية للبلدان الأمريكية، وتتمتع بمعرفة عميقة بإقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي وتحدياته وفرصه.
- السيدة Corinne Woods، مديرة شعبة التواصل، التي قادت الاتصالات في البنك الدولي، وكان لها دور رئيسي في برنامج الأغذية العالمي لسنوات عديدة.

أرجو أن تشاركوني الترحيب بهما.

الزملاء الأعزاء،

نلتقي اليوم قبل أسبوع واحد فقط من انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة والاجتماع الرفيع المستوى لإحياء الذكرى الثمانين لإنشاء الأمم المتحدة.

تذكّرنا هذه المناسبة التاريخية بأن الساحة العالمية قد شهدت تغييرات جذرية، ولكن تبقى حقيقة واحدة ثابتة لا تتغير: الاستثمار في المناطق الريفية هو استثمار في الازدهار والاستقرار العالميين.

إن السكان الريفيين هم من يُطعمون العالم، ويصونون النظم الإيكولوجية الحيوية، ويشكّلون دعامة الاقتصادات المحلية. وعلى الرغم من أنهم يعيشون بعيدا عن العواصم الكبرى وخارج دائرة الضوء، فإن عددهم يبلغ 3.45 مليار نسمة، أي أكثر من 40 في المائة من عدد أفراد البشرية.

ومنذ اجتماعنا في مايو/أيار، ضاعفتُ جهودي لوضع السكان الريفيين في صدارة الحوار العالمي بشأن التمويل الإنمائي والنظم الغذائية.

فمن منتدى النظم الغذائية في أفريقيا الذي عُقد في داكار- والذي مكّنت فيه استثمارات الصندوق رواد الأعمال الشباب بالفعل من تحقيق دخل يفوق الحد الأدنى للأجور- إلى مؤتمر طوكيو الدولي التاسع للتنمية الأفريقية في طوكيو، دعوتُ إلى توسيع نطاق الفرص وتحسين الوصول إلى الأسواق من خلال الابتكار والاستثمار الخاص.

إن السكان الريفيين لا يحتاجون إلى أيادٍ تمتد إليهم بالعطاء؛ بل إلى أيادٍ تشدّ أزرهم بشراكاتٍ واستثمارات طموحة.

ويتبوّأ الصندوق مكانة فريدة تؤهله للمساعدة في بناء هذه الشراكات، من خلال الجمع بين المستثمرين من القطاعين العام والخاص لإحداث تحوّل في حياة السكان الريفيين وفي اقتصاداتهم. ونحن نجمع التمويل الذي يمكننا استثماره في مشروعاتٍ ترفع الإنتاجية، وتعزّز ريادة الأعمال، وتفتح نوافذ الفرص أمام السكان الريفيين الفقراء. وكل دولار يُوجَّه من خلال الصندوق يحقق على أرض الواقع أثرا يبلغ خمسة أضعاف قيمته، مُضاعِفا بذلك الأثر حيث تشتدّ الحاجة إليه.

وأنا على قناعة راسخة بأن أزمة الغذاء التي نشهدها اليوم هي أزمة نظامية، ولكنها قابلة للحل. وإذا أردنا تحقيق التنمية المستدامة، فيجب أن نبدأ بإحداث تحوّل ريفي، وأن نجعل تمويل النظم الغذائية على رأس جدول أعمالنا.

وفي مؤتمر تمويل التنمية في إشبيلية، وضعتُ خارطة طريق للاستفادة من المصارف الإنمائية العامة، وتوسيع فرص الحصول على التمويل التيسيري، وتوفير حوافز لتدفّقات رأس المال الخاص إلى المجتمعات المحلية الريفية، وضمان ألا يكون التمويل أكبر حجما فحسب، بل أفضل جودة أيضا، من خلال التركيز على المجالات التي يكون لها أكبر الأثر.

وستتاح خلال الأشهر المقبلة فرص إضافية للمضي قدما في تحقيق أهدافنا المشتركة. وسأؤكد مجددا في الجمعية العامة للأمم المتحدة التزام الصندوق بنظام قوي ومتسق على نطاق الأمم المتحدة. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، ستكون الدورة الثلاثون لمؤتمر الأطراف فرصة لتقديم الحجج الاقتصادية الداعمة لزيادة الاستثمار في تكيف أصحاب الحيازات الصغيرة.

ويؤكد ذلك كله دور الصندوق في تعبئة الإرادة السياسية والتمويل والشراكات لتقديم حلول تمسك بزمامها البلدان وتدفع بها قُدما المجتمعات المحلية.

ونحن نعلم أن الزراعة، مهما كان حجمها، هي عمل تجاري. وعلى مدى السنوات الخمسين الماضية، شهدنا كيف يمكن للسكان الريفيين الفقراء، عندما تتاح لهم فرص الحصول على الاستثمار والتكنولوجيا والأسواق، تنمية أعمالهم على نطاق تجاري. فهُم بذلك لا ينتشلون أنفسهم من براثن الفقر ويُطعمون مجتمعاتهم المحلية فحسب، بل يمكنهم أيضا إيجاد فرص العمل وتهيئة فرص تساهم في ازدهار الاقتصادات الريفية.

والآن، اسمحوا لي أن أنتقل إلى البنود الرئيسية المطروحة أمامنا.

المناقشة الاستراتيجية بشأن التحول الرقمي من أجل التحوّل الريفي

أتطلع على وجه الخصوص إلى مناقشتنا الاستراتيجية. فالرقمنة تشكل أحد جوانب التحوّل الذي تحدّثتُ عنه قبل قليل. إنها تتيح تسريع وتحسين الوصول إلى المعلومات، مما يتيح للمزارعين اتخاذ قرارات آنية مستنيرة وإدارة المخاطر. ويمكنها دفع عجلة الإنتاجية، وفتح فرص جديدة في الأسواق، وجعل النظم الزراعية والغذائية أكثر استدامة.

ولكن يجب أن ندرك أن الأدوات الرقمية ليست متاحة للجميع بعد. فكثيرا ما يُترك الفقراء في المناطق النائية خلف الركب، ولا بد أن تكون التكنولوجيا ميسورة التكلفة إن أردنا أن تصل فوائدها إلى مَن هم في أمسّ الحاجة إليها. ولا غنى عن الدعم الحكومي لتهيئة بيئة مواتية. ويجب أن تمتد البنية التحتية لتشمل المزارعين في المناطق النائية.

الإطار الاستراتيجي

أود أن أشكر أعضاء المجلس التنفيذي على مشاركتهم وإسهاماتهم في الإطار الاستراتيجي. وبناء على المشاورات التي عُقدت في يوليو/تموز، يُدعى المجلس التنفيذي إلى الموافقة على تأجيل مناقشة الإطار إلى دورة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. وسيتيح لنا ذلك ضمان أن يجسد الإطار رؤيتنا المشتركة في سياق سريع التطور.

إنكم، بوصفكم الدول الأعضاء، تمثّلون الحوكمة في الصندوق، وستساهم توجيهاتكم في رسم مسار الصندوق خلال السنوات المقبلة.

الاستراتيجية المؤسسية بشأن المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي

هذه الاستراتيجية هي استجابة مباشرة لأحد التزامات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. ونقدمها إليكم اليوم لاستعراضها، بهدف ضمان الشفافية الكاملة ومنحكم الوقت الكافي للنظر فيها، بحيث نتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء قبل عرضها على المجلس التنفيذي للموافقة عليها في دورة ديسمبر/كانون الأول.

الاستعراض المسبق لبرنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج لعام 2026 وتوقعات الميزانية للفترة 2027-2028

سنُجري خلال هذا الاجتماع استعراضا مسبقا لبرنامج العمل لعام 2026 وتوقعات الميزانية للفترة 2027-2028. وإنني أعتز بجهود موظفي الصندوق. لقد حققنا معا نموا حقيقيا صفريا قبل عام من الموعد المحدد في الخطة. ويأتي ذلك استجابة مباشرة لدعوتكم إلى تعزيز الانضباط المالي وتحديد الأولويات، ويتواءم مع الدعوات إلى الإصلاح وإجراء تعديلات في إطار مبادرة الأمم المتحدة 80.

وأودّ أن أؤكّد لكم أنّ الصندوق سيواصل إعطاء الأولوية لالتزامات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. ويشمل ذلك المشاركة القوية في السياقات الهشة، وتعميق تعاوننا مع القطاع الخاص. وفي الوقت نفسه، تبذل الإدارة جهودا حثيثة لتحقيق التوازن الصحيح بين الطموح والحذر.

استراتيجية الاستثمار في العمليات غير السيادية والبيان المنقح للإقبال على المخاطر

تنعكس التزاماتنا بالتعاون مع القطاع الخاص في استراتيجية الاستثمار في العمليات غير السيادية، التي نعرضها اليوم لموافقتكم. وستساعدنا هذه الاستراتيجية على توسيع نطاق الأثر الذي نُحدثه.

ويدعم هذه الاستراتيجية البيان المنقّح للإقبال على المخاطر، الذي أقرّته لجنة مراجعة الحسابات. ويضمن هذا البيان إجراء العناية الواجبة على نحو سليم، وتوجيه كل دولار إلى حيث تشتدّ الحاجة إليه: تحسين حياة النساء والرجال والشباب من السكان الريفيين.

تقارير التقييم المستقل والتقييم الذاتي وتقييم الأثر لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق والتقييم المواضيعي بشأن التغذية

تكتسب دورة المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول مكانة خاصة. فهي المناسبة التي تُعرض عليكم فيها نتائج عمل الصندوق. وهي الفرصة التي نقيس فيها أثرنا الحقيقي.

وستطّلعون على النتائج من منظورَي التقييم المستقل والتقييم الذاتي. ويتيح لنا ذلك فهم المجالات التي يحقّق فيها الصندوق أفضل أداء، وكذلك المجالات التي تحتاج إلى تحسين - والأسباب الكامنة وراء ذلك.

ولا يقل التقييم المواضيعي بشأن التغذية أهمية. وتضمن هذه التقارير تحقيق المساءلة، وتعزّز إدارة المعرفة، وتوفّر دروسا قيّمة للأنشطة في المستقبل.

التطلّع نحو التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق

اسمحوا لي أن أطلعكم على آخر مستجدات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. لقد حققنا تقدما جيدا في هذا الاتجاه، وتلقّينا حتى الآن مدفوعات تبلغ قيمتها 501 مليون دولار أمريكي.

ونحن ممتنّون بشدّة لجميع من من أعلنوا عن تعهدات حتى الآن، وقاموا بتحويلها إلى وثائق مساهمة.

وسيَشهد العام المقبل بدء مشاورات التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. ونتطلّع إلى موافقتكم على التشكيل المقترح لهيئة المشاورات الخاصة بتجديد الموارد، وعلى اختيار الرئيس الخارجي.

وسنعوّل على توجيهاتكم في تحديد المجالات ذات الأولوية التي ستحدّد معالم عمل الصندوق. فطموحنا لا يقتصر على التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق فحسب، بل يمتد ليشمل الأثر الطويل الأجل لهذه المؤسسة.

أعضاء المجلس التنفيذي الموقّرون،

هناك قاسمٌ مشتركٌ يجمع بين كل هذه البنود، وهو أنّ الاستثمار في السكان الريفيين هو استثمارٌ في مستقبلنا الجماعي. ففي المناطق الريفية يتجذّر الفقرُ عميقا، ولكن فيها أيضا تكمنُ أعظمُ الفُرص.

إن النساء والرجال الذين يزرعون، ويبتكرون، ويؤسسون المشروعات الصغيرة في المناطق الريفية هم في الحقيقة روّاد أعمال. وعندما ينجحون، تعود منافع نجاحهم علينا جميعا.

ومسؤوليتنا أن نضمن حصولهم على الأدوات والفرص والموارد اللازمة لكي يزدهروا وينجحوا. وهذا تحديدا هو ما يبرعُ الصندوق في القيام به.

ولا غنى لنا في عملنا هذا عن توجيهات المجلس التنفيذي. وبينما تتّجه أنظارنا صوب التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، فإنني على ثقة بأننا قادرون معا على تعزيز دور الصندوق أكثر. وقد تبدو تحديات اليوم هائلة، ولكن إمكانات المجتمعات المحلية الريفية هائلة أيضا. وسيبقى الاستثمار في التحوّل الريفي مهمّا كما كان دائما، لأنّ العالم بأسره يزدهر عندما يزدهر السكان الريفيون.

وشكرا لحسن استماعكم.